

ديمومة الثورة



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" خاصة بالأعضاء

العدد السابع

السنة السادسة والعشرون

ابريل (النصف الأول) ١٩٩٠

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحرب العالمية الرابعة

في يالطا انتهت الحرب العالمية الثانية ... وكان احد نتائج اتفاق المنتصرين اقامة دولة الكيان الصهيوني واقعيا.
ومن يالطا ... بدأت الحرب العالمية الثالثة ... حيث انطلقت الولايات المتحدة تحمل عقدة التفوق المطلق نتيجة ما حصده من مكاسب اقتصادية وعسكرية، في وقت كان حلفاؤها من الدول الرأسمالية يلهثون وراء قروض منها لترميم اقتصادهم ومتطلبات وجودهم. وتسلسلت مشاعر الهيمنة المطلقة الى شرايين الحياة السياسية الامريكية الى الحد الذي عبر عنه ترومان اثر توليه منصب الرئاسة بقوله: "ان النصر المُحرز القى على الشعب الامريكي مسؤولية دائمة عن قيادة العالم". وحيث ان هذه المسؤولية كانت تتطلب، نتيجة لوجود الاتحاد السوفيتي، المزيد من السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية. فقد اتخذت الحرب العالمية الثالثة شكل الحرب الباردة .. وحرب المواقع الاقليمية والتحضير لحروب عدوانية، تقابلها سلسلة حروب التحرير الشعبية من الاستعمار والامبريالية والتي كان الاتحاد السوفيتي يدعمها في اطار استراتيجية التحرر العالمي. كان مفهوم توازن القوى هو الاساس الاستراتيجي لمنع الحرب النووية الشاملة انطلاقا من مبدأ التدمير المؤكد المتبادل، او ما يسمى بسياسة الردع المتبادل.

البقية ص ٢٢

يا اذار
يوصي الارض

أنا الأرض
أكبر بالجرح
أكبر بالفتح
إن المساحة ليست
بحجم التراب
ولكن بحجم الوطن
وإن المسيرة ليست
بحجم القبور
ولكن بحجم الشهادة
وأن النتيجة ليست
بنوع السلاح
ولكن بنوع الإرادة

الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي كما أقرها المؤتمر العام الخامس لحركتنا

المجلس الثوري القسم الأول

وفي العموم يقابل هذه المادة (٤٦) المادة (٤٨) من النظام الجديد وهي المادة التي عالجت موضوعي هاتين الملاحظتين من ضمن معالجات أخرى لا بد أن نتطرق إليها عبر المقارنة بين المادتين.

لقد بقي مطلع المادة كما هو في النظامين، كذلك بقي البند (١) كما هو من ناحية النص اللفظي في هذه المادة، إلا أن محتواي الكمي قد تغير على أساس التغير الذي فرضه النظام في عدد أعضاء اللجنة المركزية، فبدلاً من أن الحد الأقصى لهذا العدد كان ثمانية عشر عضواً أصبح في النظام الجديد واحداً وعشرين عضواً.

وجاء البند (ب) في النظام الجديد كبند مستجد كلياً من حيث المضمون ونصه:

"ب. رئيس لجنة الرقابة الماليه ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية" وهما عضوان أوجب النظام أن يكونا منتخبين من قبل المؤتمر العام، باستثناء أن المؤتمر قد فوض هذه المهام للمجلس الثوري بأن يقوم بمهمته هذه، والحكمه من انتخابهما في المؤتمر هو الحرص على اعطائهما الحصانه في الاستمرار على رأس مهمتهما بحيث لا يمكن تغيير أي منهما إلا بموجب نصاب محدد. أما السبب في اعتبارهما عضوين في المجلس فناتج عن أن مهمة الرقابة أصلاً هي للمجلس ولا يجوز أن تكون خارج نطاقه أو موازيه له.

أما البند (ب) في النظام القديم الذي حل محله هذا البند المستجد فقد أصبح البند (ج) في النظام الجديد ودخل عليه تعديلاً أساسياً هما:

الأول: وقد وقع في العدد، فبدلاً من خمسة وعشرين عضواً ينتخبهم المؤتمر، أصبح العدد "خمسین عضواً

أثبتت التجربة بين المؤتمرات الرابع والخامس ضرورة إجراء التعديلات والتغييرات على وضعية المجلس الثوري في النظام سواء من حيث التشكيل أو الصلاحيات أو الاجتماعات أو شروط العضوية، لذلك قام المؤتمر العام الخامس للحركة بإدخال المستجدات في هذه الوضعية والتي يمكن إبراز حكماتها لدى تناولها بشكل محدد وفقاً لترتيب المواد، ويبدأ الجزء الخامس بالمجلس الثوري من النظام بتشكيل هذا المجلس، فبالنسبة للنظام السابق نصت المادة (٤٦) على ما يلي:

"تشكيله

المادة (٤٦): يشكل المجلس الثوري من:

١- أعضاء اللجنة المركزية.

ب- خمسة وعشرين عضواً ينتخبهم المؤتمر العام من بين أعضائه.

ج- أعضاء يمثلون المجلس العسكري حسب النظام الخاص بقوات العاصفة بما لا يزيد عن خمسة وعشرين عضواً.

د- كفاءات تختارهم اللجنة المركزية بما لا يزيد عن اثني عشر عضواً

ويلاحظ من هذا النص بشكل عام:

أولاً: أن الحد الأقصى لمجموع أعضاء المجلس الثوري يساوي وفقاً له ثمانين عضواً بافتراض اكتمال اللجنة المركزية حسب النظام السابق واكتمال المجلس العسكري بحده الأقصى كذلك.

ثانياً: عدم ورود أي ذكر لأعضاء مراقبين في المجلس، وهو الأمر الذي استحدثته الممارسة في ظل النظام السابق نفسه.

ينتخبهم المؤتمر" وبهذا ازداد عدد المنتخبين من أعضاء المجلس الثوري إلى ضعف عددهم السابق انسجاماً مع الاتجاه العام في الحركة لزيادة تطبيق قاعدة الديمقراطية وتوسيع نطاقها، ولضرورة زيادة حجم المجلس الثوري، وفي كل الأحوال فإن النتيجة أن ازدادت نسبة عدد المنتخبين في المجلس مقارنة بمجموع أعضائه وهو ما يعني توسعاً في نطاق تطبيق قاعدة الديمقراطية.

الثاني: وتمثل في إضافة شرط جديد على العضو المنتخب لاكتسابه هذه العضوية وهو شرط حصوله على نسبة ٣٠٪ من أصوات المقترعين على الأقل. وحكمه تقييد الانتخاب بإحراز هذه النسبة هو وجوب أن يكون عضو المجلس الثوري المنتخب حائزاً على درجة من موافقة الحركية كافية لنيله هذه الصفة. فلم يعد يكفي أن يكون المرشح حاصلاً على أعلى الأصوات لكي يفوز بل لا بد أيضاً أن تكون هذه الأصوات الأعلى تشكل على الأقل ٣٠٪ من أصوات المشاركين في الاقتراع داخل المؤتمر، وهو الأمر الذي يمكن أن يواجه تشتت الأصوات نتيجة الاغراق بأعداد المرشحين حيث تحتل الصدف أن يحوز بعض المرشحين على الأصوات الأعلى نسبياً بينما هم حقيقة لا يتمتعون بتأييد النسبة العظمى من قاعدة المؤتمر، وعليه فقد جاء نص البند (ج) في النظام الجديد كالتالي:

"ج. خمسين عضواً ينتخبهم المؤتمر العام من بين أعضائه شريطة أن يحصل العضو المنتخب على ٣٠٪ من أصوات المقترعين على الأقل"

لم يقع إدخال تعديل أساسي في نص البند (د) من المادة (٤٨) من النظام الجديد، وبقي من حيث الجوهر كما ورد في نظيره البند (ج) من مادة النظام السابق، باستثناء إدخال عبارة "حركة فتح" بعد عبارة "المجلس العسكري"، وهو الأمر الذي استدعته المستجدات بعد أن أصبح هناك ضرورة للتمييز بين المجلس العسكري لجيش التحرير الوطني وبين المجلس العسكري لحركة فتح إثر إجراءات وحدة القوات التي كانت قد اتخذت، وبناءً عليه أصبح نص هذا البند في المادة (٤٨) كالتالي:

"د. أعضاء يمثلون المجلس العسكري لحركة فتح حسب النظام الخاص بقوات العاصفة بما لا يزيد عن

خمس وعشرين عضواً"

بعد ذلك يبقى من بنود المادة (٤٦) في النظام القديم البند (د) الخاص بتمثيل الكفاءات ويقابله في النظام الجديد البند (هـ) من المادة (٤٨) ونصه:

"هـ. كفاءات تختارهم اللجنة المركزية بأغلبية ثلثي أعضائها بما لا يزيد عن خمسة عشر عضواً"

وقد طرأ على هذا البند تعديلاً:

الأول: وهو الذي يقيد كيفية اختيار الكفاءات من قبل اللجنة المركزية وذلك بأغلبية ثلثي أعضائها بينما كان في النص القديم بدون تحديد وهو ما كان يعني إمكانية أن يتم ذلك الاختيار بالأغلبية العادية للحضور من أعضاء اللجنة المركزية

أن من شأن هذا التشدد أو التقييد توفير مزيد من الضمانات والضوابط لاختيار هؤلاء الكفاءات إذ يفترض في كل واحد منهم يتم اختياره أن يأخذ صفة عضوية المجلس الثوري التي يأخذها غيره بالانتخاب في المؤتمر بعدد من الأصوات لا يقل عن ٣٠٪ من عدد أصوات المقترعين، ويعتبر التشدد هنا أمراً يتناسب مع أهمية هذه العضوية وخطورة الموقع ودوره القيادي في الحركة، لذلك لا بد من توفير أكبر قدر من الضمانات لدى الحصول عليها، وبهذه الكيفية أمن النظام هذه الضمانات إذ اشترط أغلبية ثلثي أعضاء اللجنة المركزية.

الثاني: وهو التغيير في عدد الكفاءات فبدلاً من اثني عشر كفاءة حسب النظام السابق أصبح العدد خمسة عشر عضواً حسب النظام الحالي، أي بزيادة مقدارها ثلاثة أعضاء عما كان سابقاً وهي زيادة تعتبر قليلة بالنسبة للزيادة في عدد المنتخبين انطلاقاً من ميل المؤتمر - كما ذكر - إلى توسيع قاعدة الديمقراطية وزيادة حجم عدد أعضاء المجلس الثوري ليصبح أطواراً كافياً لاستيعاب التوسع والتنامي في حياة الحركة وحياة الأعضاء.

بهذا نكون قد فرغنا من كل بنود مادة النظام القديم (٤٦)، وكل ما بقي بعد ذلك من بنود في نص المادة (٤٨) من النظام الحالي فهو جديد ولم يكن موجوداً أصلاً في النظام السابق بينما أضيف في النظام الحالي. وهذه البنود المتبقية ثلاثة نورد نصوصها فيما يلي وفقاً لتسلسلها في المادة (٤٨):

"و. خمسة أعضاء تسميهم اللجنة المركزية بأغلبية

الثلاثين من المعتقلين خارج الأرض المحتلة يحتسبون في النصاب لدى تمكنهم من حضور الاجتماعات.

ح. أعضاء مراقبين تسميهم اللجنة المركزية من الكفاءات الحركية ويقرهم المجلس الثوري بما لا يزيد عن خمسة عشر عضواً

ووفقاً للترتيب يتناول البند (و) موضوع مشاركة القيادات من داخل الأرض المحتلة في عضوية المجلس الثوري بعدد يحدده هذا المجلس ولا يحتسب من النصاب.

اذن ان من حق المجلس الثوري هنا ان يحدد العدد، اما التسمية فموضوع آخر، واذا أخذنا بمبدأ القياس على غيرهم من الكفاءات او المعتقلين فان اللجنة المركزية هي التي تسميهم، ويجوز للجنة المركزية ان تحتفظ في هذه الحالة بتسميتها سراً، ويجوز لها ان تترك التسمية للوقت المناسب، كما يجوز للمجلس الثوري ايضا ان يترك تحديد العدد للوقت المناسب الا اذا طلبت منه اللجنة المركزية ان يقوم بهذه المهمة لكي تقوم بدورها بالتسمية.

وفي كل الاحوال فان هؤلاء الاعضاء - ما داموا داخل الأرض المحتلة - لا يحتسبون من النصاب. اما في حالة تركهم الأرض المحتلة لاي سبب من الاسباب كالبعد مثلا فان شرط كونهم من الأرض المحتلة لا يعود ينطبق عليهم. وعليه فان فائدة هذا النص الاساسي تظهر في حال الانتقال الى الأرض المحتلة بتحريرها قبل امكانية عقد المؤتمر العام للحركة، حيث يتيح النص اضافة القيادات المقيمة في الداخل الى الاطر فوراً لتتمكن هذه الاطر من ان تعكس الفعاليات النضالية للحركة في المواقع الاساسية ويحجم يتناسب مع الواقع الذي تمثله.

اما من يمكن ان تسميهم اللجنة المركزية سراً لهذه العضوية اثناء وجود الاحتلال فانهم من القيادات التي تأخذ صفة هذه العضوية وينطبق عليها ظرف القوة القاهرة كظرف يحول دون الحضور او المشاركة في اجتماعات المجلس واعماله، وبالتالي فانهم لا يحتسبون من النصاب كما ذكر.

ويلاحظ ان النظام لم يحدد ما اذا كان هؤلاء القيادات من الاسرى المعتقلين او من غيرهم وهو ما يعني جواز الحاليين. كذلك فان البند لم يتطرق الى نصاب

اختيارهم تبعاً لعدم تطرقه الى الجهة صاحبة الاختصاص بتسميتهم، الا اننا في ضوء القياس الذي يتأسس عليه ان اللجنة المركزية هي صاحبة الاختصاص بالتسمية نستطيع ان نستمر في القياس ونقول ان ذلك يتم باغلبية ثلثي اعضائها الذين لهم الحق ان يحلوا فيما بينهم كيفية التعامل مع هذه المسألة في ضوء ظروف السرية والاختصاص بشؤون الأرض المحتلة.

ويتناول البند (ز) موضوع مشاركة الاعضاء المعتقلين خارج الأرض المحتلة في السجون العربية او في غيرها من السجون، بعدد خمسة اعضاء تسميهم اللجنة المركزية باغلبية الثلثين، والمقصود هنا هو ثلثي اعضائها قياساً على حالة الكفاءات.

والعدد الذي يمكن اختياره هنا للمشاركة في عضوية المجلس الثوري محدد بخمسة اعضاء لا اكثر ولا اقل نظرياً وان كان من الممكن ان يقل عملياً، وهؤلاء الاعضاء الذين تستطيع اللجنة المركزية ان تسميهم وهم في السجون فانهم لا يحتسبون من النصاب لانطبق قاعدة القوة القاهرة عليهم الا لدى تمكنهم من الحضور والمشاركة سواء بالخروج من المعتقلات والسجون او بامكانية انتقالهم ووصولهم الى اماكن الاجتماعات.

كذلك يمكن للجنة المركزية ان تسمي لعضوية المجلس الثوري عدداً من المعتقلين الذين كانوا مازالوا في المعتقل اثناء انعقاد المؤتمر العام الخامس حتى ولو جرى اخلاء سبيلهم واصبحت مشاركتهم في الاجتماعات ممكنة، وفي هذه الحالة فانهم يحتسبون من نصاب المجلس فور تسميتهم لان قاعدة القوة القاهرة لا تكون منطبقة عليهم.

اما البند الاخير من هذه المادة وهو البند (ح) فانه يخص الاعضاء المراقبين في المجلس.

فلقد جرى العرف السابق قبل المؤتمر العام الخامس للحركة على مشاركة عدد من الاعضاء المراقبين بقرار من المجلس ذاته ودون وجود نص في النظام يوجب ذلك او يمنعه، وجاء النظام الجديد بعد هذا المؤتمر ليكرس هذا العرف بالنص، حيث فرض مشاركة عدد من الاعضاء المراقبين الذين تسميهم اللجنة المركزية من

الكفاءات الحركية ويقرهم المجلس الثوري بما لا يزيد عن خمسة عشر عضواً.

وحدد هذا البند ان يكونوا من بين الكفاءات الحركية باطلاق ذلك دون اي قيد صريح، الا ان من البديهي وجوب ان تنطبق عليهم شروط عضوية المجلس الثوري بشكل عام

وحسب تقاليدنا فان الفارق الوحيد بين عضو المجلس الثوري المراقب والاصل - ان جاز التعبير - هو في عدم مشاركة العضو المراقب في التصويت فقط، بينما يستطيع ان يشارك في كل ما عدا ذلك من نقاش ومداخلات واخذ الاحقية في الكلام ووجوب الدعوه بشروطها الصحيحة الخ.

ويلاحظ انه قد تم في التجربة السابقة مراعاة ان يكون الامناء العامون الفتحويون للاتحادات الشعبية الرئيسية الاربعة وهي اتحادات العمال والمعلمين والمراه والطلاب من بين هؤلاء المراقبين. الا انه قد جرى الانعتاق من هذه المراعاة بالاطلاق الذي تم في النص الجديد خاصة وان هؤلاء الامناء العامين الاربعة قد انتخبوا باشخاصهم كاعضاء في الحركة لعضوية المجلس الثوري.

ومن البديهي انه لا يوجد ما يمنع بل يمكن مراعاة اختيار كفاءات اخرى من الحركيين في المنظمات الشعبية من بين هؤلاء المراقبين سواء كانوا امناء عامين لبعض المنظمات الشعبية او اعضاء امانات عامه لبعضها ايضا. بل ويجب ان يأخذ الاولوية من يخلف ايا من الامناء العامين للاتحادات الرئيسية الاربعة الذين تم انتخابهم في حالة فقدانهم لموقع الامين العام هذا اذا كان هناك متسع في شواغر الاعضاء المراقبين.

لقد كرس النظام الجديد فكرة المراقبين لان التجربة السابقة اثبتت جدوى هذه الفكرة وفائدتها حيث اتاحت الفرصة لعدد من الكفاءات ان تشارك في اعمال المجلس بفعالية بارزة ومميزة ايضا.

بقي ان نقول اخيراً في التشكيل انه قد اصبح الحد الاقصى لمجموع الاعداد المحددة لعضوية

المجلس الثوري يساوي مائه وثمانية عشر عضواً وخمسة عشر عضواً مراقباً، اضافة لعدد غير محدد لقيادات من داخل الأرض المحتلة.

وهؤلاء جميعاً يجب ان تنطبق عليهم شروط عضوية المجلس الثوري والتي ايضا طرأ عليها بعض التعديل الذي نتلمسه بالمقارنة بين شروط العضوية في النظام الجديد وشروط العضوية في النظام السابق حيث نصت المادة (٤٨) من النظام السابق على ما يلي:

"شروط العضوية:

المادة (٤٨):

أ- مدة العضوية في المجلس الثوري مرتبطة بالصفة المبينة في المادة (٤٦).

ب- يشترط في عضو المجلس الثوري ان يكون قد انقضى على عضويته العامه في الحركة سبع سنوات على الاقل.

بينما جاءت المادة (٤٩) في النظام الحالي نظيراً لهذه المادة من النظام السابق لتحمل بعض التغيير، ويلاحظ بداية انه تم تغيير موضعها في النظام فبدلاً من انها جاءت في النظام السابق بعد المادة (٤٧) الخاصة بصلاحيات المجلس جاءت هنا في النظام الجديد مباشرة بعد المادة (٤٨) الخاصة بالتشكيل، وهذا هو الموقع الطبيعي لها نظراً للارتباط بين تشكيل المجلس وشروط عضويته.

لقد حذف كليا البند (١) من المادة (٤٨) للنظام السابق من بنود مادة النظام الجديد المقابل، واعتبر مضمونه من بعض الزوايا من قبيل تحصيل الحاصل فمن الطبيعي ان مدة العضوية في المجلس مرتبطة بالصفة المبينة في بنود التشكيل، وان اي عضو يفقد صفة تلك فانه يفقد عضويته في المجلس.

ومن الزوايا الاخرى فان عضوية المنتخب او الكفاءه اصبحت قابله لالغائها صراحة بتوقيع عقوبة الفصل او التجميد وفق نصاب محدد، وهو ما يعني ان مدة عضوية المجلس يمكن ان تنقطع بالرغم من الصفة المبينة في

واخيرا فقد اصبح نص المادة كالتالي:

"المادة (٤٩): يشترط في المرشح لعضوية المجلس الثوري ان يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة عشر سنوات دون انقطاع وان لا تقل مرتبته عن عضو لجنة اقليم او ما يعادلها في القوات وفي الاجهزة الحركية".

بنود التشكيل في حال العقوبة التي يوقعها المجلس ذاته بموجب صلاحياته في النظام الجديد.

واضافة الى هذا الحذف فقد جاءت المادة الجديدة (٤٩) لتحمل التعديلات الاخرى واولها تعديل شرط المدة الوارد في المادة القديمة من "سبع سنوات على الاقل" الى "عشر سنوات دون انقطاع".

اذن هناك زياده في المدى الزمني تتفق مع مبدأ الزيادة في عمر الحركة بين المؤتمرين الرابع والخامس، بغض النظر عن النسبة بين الزياتين.

كذلك هناك شرط "دون انقطاع"، والانقطاع هو ما عرفته المادة (٣٩) من النظام الجديد، اي انه الانقطاع الذي يفصح عن نية مغادرة الحركة وتركها، والفترة التي حددتها المادة المذكورة (٣٩) من شأنها ان تكون دليلا او قرينة على هذه النية.

واضافت بعد ذلك المادة (٤٩) الشروط الجديدة بقولها: "وان لا تقل مرتبته التنظيمية عن عضو لجنة اقليم او ما يعادلها في القوات وفي الاجهزة الحركية".

واذا اردنا التفصيل فيفترض ان هذه المادة تتناول حالتين الاولى وهي حالة الترشيح في المؤتمر العام وهي الحالة التي يكون فيها المرشح لعضوية المجلس الثوري من بين اعضاء المؤتمر حيث يفترض ان لا تقل مرتبته عمليا ومن ناحية النظام عما هو مذكور على الاقل في الحالات غير العسكرية، وذلك على اساس ان يعم التاثير التنظيمي كافة مواقع الحركة وان يترتب على هذا التاثير معادلة المراتب التنظيمية بشكل عام.

والحالة الثانية تأتي من كون النظام لم يشترط في الاختيار من بين الكفاءات او المعتقلين او قيادات الداخل ان يقع هذا الاختيار من بين اعضاء المؤتمر العام. وبناءا عليه فان هذا الشرط في هذه المادة (٤٩) يعني كل حالات الترشيح لعضوية المجلس سواء داخل المؤتمر ام خارجه ويصبح اكثر ضرورة في حالة الترشيح لتلك العضوية خارج المؤتمر العام.

اخي يا ابن فتح

هذه النشرة لك

بصايمتك ومشاركتك وملاحظاتك تستمر وتتطور . فكما انها حق من حقوقك فانها واجب من واجباتك . والفكر الفتاحي وما يتم به من اصلاح وطنيه ثوري بفتح باب الخلق والابداع والمبادرات في مجال الفكر والتنظير في اطار وحدة فكرية تتشقق باستمرار عبير الحرية في التعبير والاصالة في الالتزام بقضية الشعب والجماهير ومستظل دائما دليلا نظريا للممارسة الثورية الخلاقة..

وصفحات نشرة فتح منفرحة لكل ابناء فتح للكتاب... وللنقد... ولفتح افاق جديدة لتطوير المواضيع او تبويبها، كما متبدا نشرة فتح بالرد على التساؤلات التي ترد اليها من الاخوة الاعضاء .

يكون الاتصال بالنشرة من الاقاليم عبر التسلسل التنظيمي ومن خلال مكتب التعبئة والتنظيم . اما بالنسبة للاخوة الاعضاء العسكريين فيتم من خلال دائرة التفويض السياسي

او من خلال مكتب التعبئة والتنظيم ويمكن للاخوة الاعضاء العاملين في الاجهزة الحركية المركزية واجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين الاتصال عبر الاطر المركزية او بالاتصال المباشر مع هيئة تحرير النشرة على العنوان التالي :-

الجمهورية التونسية - ١٠٠٤ -

المنار الثاني نهج ٧١٤١ زنفة رقم ١ فيلا عدد (٨)

فاكس ميل ٧٦٧٥٩٩

حول اجتماعات المجلس الثوري

تنفيذا لقرار المجلس الثوري في دورته العادية الاولى بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ والمتعلق بتأجيل النظر في موضوع ملء الشواغر في اللجنة المركزية حسب ما ورد في المادة ٥٤ من النظام الاساسي الى دورة طارئة تعقد بعد ثلاثة شهور تسبق الدورة العادية القادمة بيوم او يومين، فقد عقد المجلس الثوري دورته الطارئة يوم ١٥/٢/١٩٩٠ حيث اطلعت اللجنة المركزية للمجلس الثوري على قرارها باضافة الاخوين عبد الله الافرنجي ونبيل شعت لعضوية اللجنة المركزية. وطالبت المجلس بتطبيق النظام فيما يتعلق بالشاغر الاخير. وقد اجريت عملية الانتخابات بين المرشحين لثلاث دورات متتالية ولم يحصل اي مرشح على الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس وهي الاصوات المؤهلة لنجاح حسب النظام الاساسي. وبعد مناقشة النتيجة وحول ما يجب عمله حول الموضوع تم الاتفاق على ان يعاد الامر نظاميا الى اللجنة المركزية لتقوم بملء الشاغر الجديد خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور. وفي حال عدم تمكنها من ذلك يتم طرح الموضوع على المجلس الثوري في دورته العادية القادمة. وفي اليوم التالي لانتهاء الجلسة الطارئة. عقد المجلس الثوري دورته العادية الثانية التي استمرت من ١٦ الى ١٨ مارس/آذار ١٩٩٠ وقد اشتمل جدول اعمال هذه الدورة على الموضوعات التالية :-

- ملخص الدورة السابقة للمجلس.

- تقرير امانة سر المجلس الثوري.

- تقرير اللجنة المركزية حول الوضع السياسي العام ومستقبل الجهود السياسية والانتفاضة وسبل تصعيدها

واستمرارها ودعم صمود شعبنا في الاراضي المحتلة - العلاقات الفلسطينية العربية والدولية وقد ناقش المجلس في بداية اجتماعاته مشروع اللائحة الداخلية للمجلس الثوري واقرها بالاجماع محيلا الباب الاخير المتعلق بلجان المجلس الثوري (طريقة تشكيلها ولوائحها وانظمتها) للدورة القادمة فشكل لجنة خاصة من بين اعضاء المجلس لاعادة صياغة هذا الباب واعداد اللوائح خاصة لانحتي لجنتي الرقابة المالية والرقابة الحركية وحماية العضوية ثم استمع المجلس الى تقرير اللجنة المركزية للحركة قدمه الاخ أبو عمار القائد العام وعدد من اعضاء اللجنة المركزية تناولوا فيه:

- الانتفاضة الفلسطينية المباركة وسبل تصعيدها واستمرارها ودعم الصمود الوطني في الارض المحتلة مؤكدا ان الانتفاضة العظيمة قد برهنت للعالم اجمع ان الشعب الفلسطيني قادر على الصمود والحق الهزيمة بالاحتلال الاسرائيلي مهما بلغت قسوة المحتل في ممارساته القمعية البشعة ومحاولته خلق بدائل عن م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في ظل دعم اميركي قوي له

- تهجير اليهود من الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاخرى الى فلسطين المحتلة حيث تطرق التقرير الى مفهوم الهجرة في الفكر الصهيوني عندما عرفها بن جوريون بان الصهيونية هي الهجرة وشار التقرير الى بدايات الهجرة اليهودية الى فلسطين بما في ذلك هجرة اليهود من البلاد العربية خلال اعوام ٤٩ - ٥٠ - ٥١ وهجرة اليهود من المغرب وليبيا عام ١٩٥٦ وتأثير هذه الهجرة على بناء

ديمقراطية الانتفاضة

من خلال تبني القيادة الوطنية الموحدة لسياسة التعليم الشعبي، والارشاد الوطني، ورافق ذلك نشاط للاكاديميين، والاساتذة لوضع مناهج تعليمية ذات صفة ديمقراطية.

٣- اقرت بيانات القيادة الوطنية الموحدة بمبدأ الاحتكام الى صندوق الاقتراع، ومبدأ قيام مؤسسات وطنية منتخبة، وذلك عندما يزول الاحتلال، وتتاح الفرصة لتطبيق ذلك.

ان مبدأ الاحتكام الى صندوق الاقتراع اصبح احد ابرز مظاهر الديمقراطية في العالم.

٤- كرست الانتفاضة مبدأ الانفعال والابتعاد عن لغة التهديد فيما يتعلق بقضايا الاجماع الوطني، وكرست مبدأ انتهاج اسلوب عملي في اشراك قطاعات الشعب المختلفة بنشاطات الانتفاضة، فعلى سبيل المثال توجهت القيادة الوطنية الموحدة في بداية الامر الى التجار بحذر وكأنها تتوقع عدم استجابة بعضهم، لكنها بالتجربة اكتشفت ان الغالبية العظمى منهم التزمت بقرارات القيادة الموحدة للانتفاضة، وطبقت التعليمات بحماس والتزام عال.. فتغيرت بعد ذلك لغة مخاطبتهم في البيانات التالية، وخلت منها نبرة التحذير، ثم شجعتهم على تطوير مشاركتهم، ثم في نهاية المطاف اصبحت تأخذ بوجهة نظرهم (توصيات لجان التجار).

ان فئة التجار التي كان ينظر اليها على انها بطيئة في الاندراج في المقاومة وتطلق عليها الاحكام المتسرعة، قد التزمت بالموقف الوطني، واخذت موقعها في الانتفاضة وساهمت في انضاج الوعي الوطني.

٥- توجهت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الى مختلف قطاعات الشعب من طلاب، مرأه، عمال سائقين، اصحاب شركات الباصات والتاكسيات، الاطباء، الصيادلة، الملاكين للعقار، وخاطبت كل هذه الفئات ووجدت الاستجابة لنداءاتها.. ان الاستجابة لنداءات القيادة الموحدة هي استجابة طوعية، بعيدة عن الضغوط والاكراه. وهذه النداءات تأخذ بعين الاعتبار ظروف

اذا كان التعريف العام للديمقراطية هو حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب، فان الانتفاضة بهذا المعنى شكلت سلطة الشعب الثورية المجسدة لفكرة السيادة الوطنية، فقد شارك في صنع الانتفاضة وبشكل طوعي، الجماهير الفلسطينية بمختلف شرائحها وفئاتها وطبقاتها الاجتماعية، انطلاقاً من وعي جماعي مستند الى تراث كمي ونوعي في النضال المتواصل من اجل تحقيق هدف الاستقلال وزوال الاحتلال.

ان الانتفاضة بكل ما فيها من غنى تبشر بديمقراطية شعبية ثورية لا تقوم على الشعارات اللفظية، ولا تنحاز الى فئة او طبقة، وانما تنحاز الى التجربة الجماعية الواعية، مكرسة المساواة في الحقوق والواجبات بين افراد الشعب، مطلقة الكثير من الظواهر الديمقراطية. فقد اصبح التحرر والديمقراطية يقتزمان مع بعضهما البعض، فلا تحرر بدون ديمقراطية، وهذه الديمقراطية تعبير عن تطور في النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع الفلسطيني.

اذن فهذا الربط المحكم ما بين التحرر (الاستقلال) والديمقراطية يتجلى في الظواهر التالية.

١- تصدى الانتفاضة لانظمة الطوارئ التي سنتها سلطات الانتداب البريطانية عام ١٩٤٥، وهذه الانظمة تشكل قيوداً وافتئاتاً على حرية الانسان، ومن هنا كان التصدي لهذه الانظمة يمثل سلاحاً من اسلحة كل الديمقراطيين في العالم وكل المدافعين عن العدالة والكرامة الانسانية، وتتصدى الانتفاضة ببسالة وشجاعة لانظمة الطوارئ التي تطبق على مختلف اوجه الحياة في فلسطين المحتلة.. ان تحدي قرارات الاحتلال بمنع التجول، والمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين، منع الابعاد، وتحرير الضحايا المالي والتجاري على رفض الضرائب يعتبر احد ابرز اشكال النضال للمدافعين عن الحرية والديمقراطية.

٢- برزت في الانتفاضة ظاهرة ديمقراطية التعليم،

- ان يتم هذا الحوار تحت رعاية دولية.

واشار التقرير الى العقبات التي تعترض بدء الحوار والمتمثلة في الموقف الاسرائيلي المتعنت الراض لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار وحصر جدول الاعمال بموضوع الانتخابات ورفض الرعايه الدولية والتهديد بالانسحاب من الحوار اذا ما اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن الوفد. وفي الختام تعرض التقرير الى الموقف الاوروبي والسوفيتي. من موضوع الحوار ومساعي السلام.

ثم تطرق تقرير اللجنة المركزية الى العلاقة المصرية الفلسطينية اثر الحملة الاعلامية المصرية ضد الشعب الفلسطيني وقياداته ورموزه والتي ابتدأت اثر عملية الباص الفدائية في سيناء في ٤ فبراير ١٩٩٠ ضد سياح اسرائيليين والاسباب والاهداف الكامنة وراء هذه الحملة والجهات المحركة لها والتوقف المؤقت لهذه الحملة اثر زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى القاهرة والعودة مرة اخرى لاستئناف هذه الحملة بعد اجتماع مجلس الجامعة العربية في تونس الذي بحث فيه موضوع نقل مقر الامانة العامة الى القاهرة وموقف منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك وبعد نقاش مستفيض من اعضاء المجلس الثوري لتقرير اللجنة المركزية السياسي تمنى اعضاء المجلس على اللجنة المركزية ان تقدم تقريرها في الدورة القادمة للمجلس مكتوباً، وانتقل المجلس الثوري لمناقشة الاوضاع الداخلية التنظيمية للحركة فناقش الباب الخامس في النظام الاساسي والمتعلق بالمنظمات القاعدية واقره بالاجماع محيلاً بعض المقترحات لمناقشتها واقرارها في الدورة القادمة. وصادق المجلس الثوري على قرار اللجنة المركزية بتسمية الاخوة مروان عبد الحميد وسامي مسلم - زهير المناصرة وهندي الشوبكي اعضاء عاملين في المجلس. وفي ختام اعماله شكل المجلس لجنة من بين اعضاءه لاعادة النظر في الكادر المالي للحركة ليتناسب مع الكادر المعمول به في جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل لجنة لصياغة البيان الختامي للمجلس.

دولة اسرائيل ثم اشار التقرير الى اتساع الهجرة من الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاخرى اثر سياسة الوفاق والبروسترويكس "الجلاسنوس" في عهد جورباتشوف للتسهيلات التي قدمتها هذه السياسة واحتمال وصول عدة الاف من اليهود السوفيت البالغ عددهم ٢٠٢ مليون يهودي. وأشار التقرير الى دور الاعلام الغربي الموجه الى الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية منذ ما يزيد عن عشرين عاماً وتأثير ذلك على هجرة اليهود من هذه الدول الى فلسطين المحتلة وتطرق التقرير الى المباحثات الفلسطينية السوفيتية حول هذا الامر والمطالب التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية الى الاتحاد السوفيتي.

بعد ذلك المخاطر الجسيمة التي تواجهها القضية الفلسطينية والمنطقة العربية ومساعي التسوية من جراء هذه الهجرة، ودعوة الاتحاد السوفيتي لمجلس الامن الدولي لمناقشته.

وتناول تقرير اللجنة المركزية بعد ذلك الخلل الذي اصاب المجتمع الاسرائيلي باحزابه وحكومته بفعل الانتفاضة المباركة والعمل السياسي الفلسطيني، هذا الخلل الذي ادى الى سقوط الحكومة الاسرائيلية ولأول مرة في تاريخ (اسرائيل) وبهذا الشكل والاحتمالات المختلفة بشأن تشكيل هذه الحكومة او اجراء انتخابات مبكرة.

- ثم تعرض التقرير الى الجهود المبذولة منذ ما يقرب من ٦ شهور من قبل امريكا ومصر لبدء الحوار الفلسطيني الاسرائيلي يسبق لقاء لوزراء خارجية كل من مصر و(اسرائيل) وامريكا. وموقف منظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على هذا الحوار شريطة ان:

- تقوم منظمة التحرير بتشكيل الوفد الفلسطيني المحاور من: الداخل "الضفة الغربية" - قطاع غزة - القدس المحتلة) والخارج، كما تقوم بالاعلان عن هذا الوفد -

- ان يكون جدول الاعمال مفتوحاً وان يضاف اليه بند حول المرحلة المقبلة.

واوضاع الفئات الاجتماعية الفقيرة، فتشجع التكافل الاسري والاجتماعي، وتشجع الاعتماد على الذات، وتبني سياسة الاقتصاد المنزلي، وتشجع الصناعات المحلية، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية.

كما اخذت بعين الاعتبار اوضاع العمال، فطلبت منهم في البداية التوقف عن العمل في المستوطنات التي تقام في الضفة وغزة، ثم طلبت منهم الالتزام بعدم العمل داخل حدود (اسرائيل) في الايام التي تقرر فيها القيادة الموحدة الاضراب عن العمل، وبعد ذلك طالبتهم بافشال خطط البطاقة الممغنطة، ثم في نهاية المطاف هياتهم للانخراط في اللجان العمالية الموحدة وفي النقابات التي تحافظ على حقوقهم. كما دعت القيادة الموحدة اصحاب المصانع في الاراضي المحتلة الى عدم حسم ايام الاضراب من اجرة العمال، ومنحهم ايضا علاوة غلاء معيشة.

وفضلا عن ذلك فقد تعززت مكانة المرأة في الانتفاضة وقامت بمهام في حياة الانتفاضة اظهرت طاقاتها وامكاناتها، وبرزت دورها، وعمقت من تحررها الاجتماعي.

٦- اكدت بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة على حرية الرأي الاخر، وحق الخلاف من منطلق وطني، فالقيادة بحكم تركيبها تتكون من فصائل العمل الوطني والشخصيات الوطنية، وبهذا المعنى فان التعددية موجودة في هذا الإطار القيادي.

وقد رحب النداء رقم (٣٥) مثلا بتنسيق العلاقة مع حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

ان التعددية في الإطار القيادي للانتفاضة تعكس مظهرًا بارزًا من مظاهر ديمقراطية الانتفاضة.

وقد احترمت قيادة الانتفاضة الحريات العامة بما في ذلك حرية العبادة، واصبح للمسجد والكنيسة في حياة الانتفاضة اهمية كبرى، باعتبارها مواقع اتصال وتجمع وحشد.

٧- انتهجت القيادة الموحدة للانتفاضة سياسة عقلانية قائمة على استقرار الظروف الذاتية والموضوعية، وابتعدت عن روح المغامرة والتسرع، فعلى سبيل المثال تقوم هذه القيادة بتهيئة الاجواء للانتقال الى مرحلة العصيان المدني الشامل، وذلك من خلال العمل

على خلق جميع الاشكال التنظيمية الملائمة من لجان وفرق في كل موقع من المواقع.

ان ما جاء في بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة خلال العامين الماضيين من توسيع في بناء اللجان الشعبية والفرق الضاربة ولجان الاحياء والحراسة والتموين، ومن توجيه لعدم دفع الضرائب، وعدم دفع الكفالات، وسحب حسابات التوفير من البنوك الاسرائيلية، واصدار التوجيهات باستقالة موظفي الادارة المدنية والشرطة وجهاز الضرائب والجمارك... الخ... كل هذه الاجراءات تأتي في سياق الاعداد العقلاني لتعبيد الطريق امام العصيان المدني الشامل وهو مرحلة عليا من مراحل تصاعد الانتفاضة. ان انتهاج مثل هذا الخط العقلاني البعيد عن المغامرة، يعكس النهج العقلاني الديمقراطي للفكر الجماعي الواعي.

٨- ومن مظاهر هذا النهج الديمقراطي ايضا توجه نداءات الانتفاضة الى المثقفين والادباء من كتاب وشعراء (للكتاب الادبية، وصياغة الاغاني والاهازيج، والشعارات، والمساهمة في الحملة الاعلامية وتنظيم المسيرات)...

- النداء رقم (٣٣) - ان اشارك المبدعين في حياة اشارك الانتفاضة شكل ظاهرة ديمقراطية وحضارية

ومكثا تتواصل الانتفاضة وتتصاعد، بأفاق ديمقراطية من اجل التحرر والعدالة والمساواة، وتبرز اشكالا والوانا من مظاهر الديمقراطية في الحياة والعادات واساليب العيش والمقاومة، وتؤكد على ما هو ايجابي في العادات والتقاليد، وتغير مفاهيم قديمة، وتحولها الى مفاهيم ثورية، وتكسب المصطلح الشعبي مضمونا ثوريا معاصرا.

انها فعلا لا قولا تقرر بالتحرر بالديمقراطية، وفي زمن التحولات والتغيير تصبح الانتفاضة نموذجا وامثلة، وفي الوقت الذي اصبح فيه ضرورة لصياغة مشروع ديمقراطي عربي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية لواقعنا العربي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فان الدارسين والمثقفين العرب لن يجدوا امامهم كظاهرة وكنموذج سوى الانتفاضة بدروسها وأفاقها الديمقراطية.

التعليم الشعبي

مواد خلال الفصل العادي.

ان دورات التعليم المكثفة هذه تتلائم مع اوضاع الاغلاق وتخفف من تكاليف المواصلات على الطلبة والمدرسين، كما تجنبهم الاخطار المتوقعة لدى تنقلهم من مكان لآخر في هذه الظروف الراهنة، وبذلك استطاعت الجامعة ان تخرج خلال عامين من الاغلاق (٢٦٣) طالب وطالبة وهذا الرقم يشكل حوالي ٦٠٪ من الطلبة الذي كان متوقع تخرجهم في الظروف العادية.

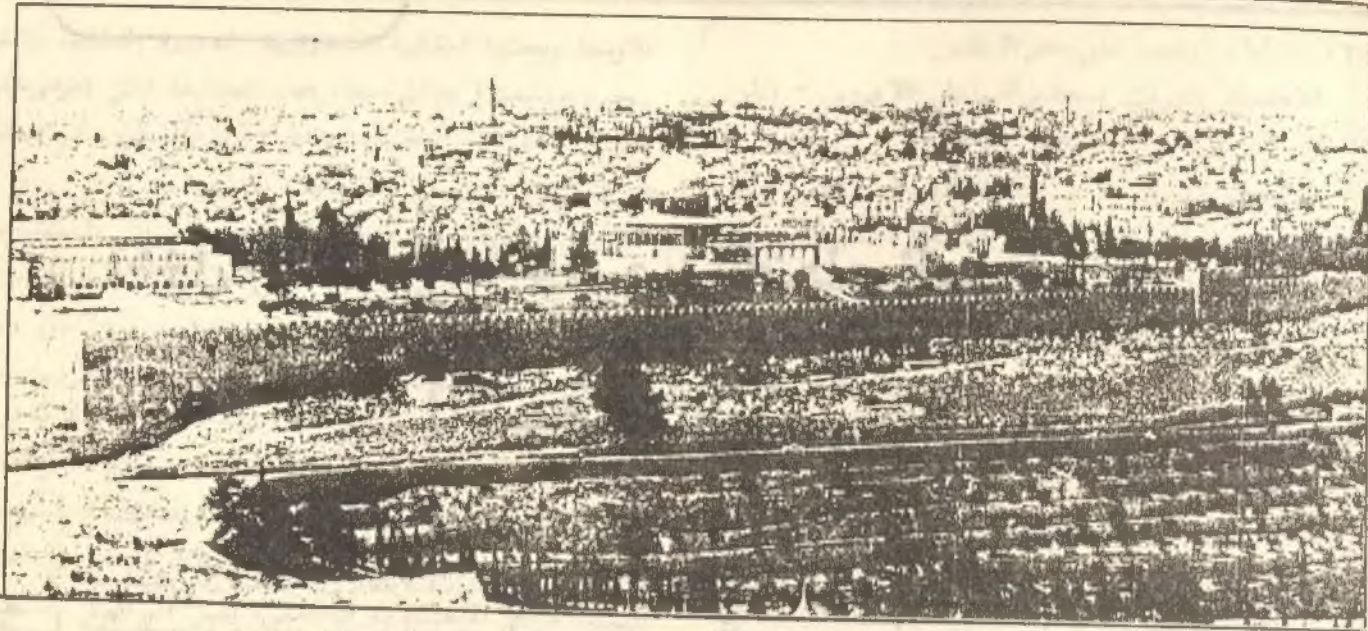
ان مطاردة العدو للطلبة والمدرسين لمسيرة التعليم الشعبي وعقابه لاصحاب المحلات والاماكن التي يتم بها التدريس، ولظروف الفعل النضالي نفسه ولعوامل أخرى، قد حالت دون تحقيق نجاحات كبيرة على هذا الصعيد، وبالذات فيما يتعلق بطلبة المدارس والمعاهد، حيث تحول التعليم الشعبي هنا لشعار تطميني للشعب ليس الا، الامر الذي يحمل الخطورة الاكبر والتي تتمثل في حرمان الاطفال من دخول المدارس واتقانهم للقراءة والكتابة لذلك نلاحظ ان الحركة الوطنية الفلسطينية (ق و م) تشددان باستمرار على اهمية التعليم الشعبي لا سيما وان يمثل البديل الوطني الممكن حتى الان ويخلص طلبة المدارس في نفس الوقت من اعباء منهج دراسي لا يمت لحياتهم بصفة ويتجاهل قضاياهم المصيرية، بل ويشوة تاريخ قضيتهم ومسيرة ثورتهم.

ان تجربة جامعة القدس المفتوحة سوف تساهم في بلورة التعليم الشعبي عمليا، سيما وانها احدى دعائمه الحقيقية، كأول تجربة للتعليم المفتوح في العالم الثالث، وفكرتها تقوم على ذهاب الجامعة للطلبة بدلا من ان يذهب الطالب للمكان التقليدي للدراسة، بما يعنيه ذلك من موثمة مع الظروف الاقتصادية والمعيشية للطلبة، وعلى عكس الجامعات التقليدية فان النفقات المترتبة على الجامعة تنخفض طرديا مع ازدياد عدد طلابها، وتقوم طريقة عملها على اعداد المادة التعليمية (علمية ام انسانية)

البيقية ص ١٣

منذ ان تبلورت المؤسسات الفلسطينية التعليمية كجزء عطاء وطني، حيث تشكلت ملامح الفعل الطلابي النضالي داخل الوطن المحتل، والعدو الصهيوني يحاول تدمير مسيرة شعبنا التعليمية وما ينسجم مع سياسته التجهيلية الرامية لتهجير الطلبة خارج الوطن طلبا للعلم. ان ما تعرضت له هذه المؤسسات من تشريعات وقوانين صهيونية تعسفية قد حد من تطورها الافتي والعمودي، فالمجازر والاعتقالات الواسعة والابعاد والمداومة والمصادرة وبشكل خاص الاغلاقات المتكررة التي تتعرض لها تأتي في سياق هذه السياسة الصهيونية التجهيلية. الامر الذي فرض على الحركة الوطنية والطلابية وادارات هذه المؤسسات التفكير جديا في سجل للتعليم غير تقليدية، هذا التفكير الذي اخذ منحى عمليا واسعا بعد ان اقدم العدو على اغلاق المدارس والمعاهد والكليات والجامعات داخل الوطن المحتل منذ بداية الانتفاضة، حيث القى بجميع الطلبة الى الشوارع كمشكلة جديدة لشعبنا الذي يتمسك بالعلم كمنهج حياة للعديد من الاعتبارات والاسس المعروفة سواء الوطنية الحضارية او الاقتصادية او للمكانة الاجتماعية.

في هذا الإطار تمت صياغة مفهوم " التعليم الشعبي" الذي يقوم على الدراسة خارج المكان التقليدي للتعليم، في المؤسسات العامة والنوادي واماكن العبادة والمنازل وغيرها. ان التعليم الشعبي هو أسلوب "التدريس غير المعلن" الذي يتم دون معرفة سلطات العدو، بما يحمله ذلك من مخاطر أمنية على المدرسين والطلبة. ففي جامعة بيرزيت مثلا وكما جاء في احدى التقارير التي اصدرتها الجامعة، يتم تقديم المواد الفصلية في فترة شهرين بدلا من أربعة وتعطى كل مادة دراسية ضعف عدد الساعات اسبوعيا عما تعطى خلال الفصل العادي، وبالتالي تبقى عدد الساعات الاجمالية للتدريس المكثف والتدريس العادي متساوية، ويعطى الطالب عادة مادتين فقط خلال فترة التدريس المكثف بدلا من أربعة الى خمسة



والى متى تبقى القدس بين مطرقة الكونغرس وسندان الكنيسة !
هذا سؤال لا يوجه للفلسطينيين فقط للاجابة عليه ... وانما هو موجه للاخوة العرب ... فلعله كبير بفعل الانتفاضة الشامخة ويشكل مما لهم لا يريحهم حتى يضعوا الجواب الحاسم الشافي من خلال العمل العربي الحقيقي المشترك الذي تنتظره الامة العربية منذ سنوات طوال .

واذا كان مجلس الشيوخ الامريكى قد اصدر في مارس ١٩٩٠ القرار غير القانوني حول القدس الموحدة تحت الحكم الاسرائيلي، فان الكونغرس الامريكى في ديسمبر ١٩٩٥ كان اصدر قرارا يدعو الى فتح ابواب فلسطين امام المهاجرين اليهود ليقوموا ببناء "الوطن القومي اليهودي".
وسواء كان الرئيس الامريكى من الحزب الجمهوري او الديمقراطي .. وسواء كانت اغلبية اعضاء الكونغرس من هذا الحزب او ذاك، فان ديدنهم التفتيش على كل ما يدعم اسرائيل ويجعلها في المركز الاقوى بين كافة البلدان العربية المجاورة.

ان الانحياز الامريكى الرسمي لاسرائيل هو العامل الحيوي في تعنت اسرائيل ورفضها الاحتكام لمتغيرات الدولية وضربها بعرض الحائط لكافة مشاريع السلام.
وان الهجرة اليهودية الجماعية الجديدة من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين، تضيف عاملا حيويا آخر تستند عليه السلطات الاسرائيلية في تحقيق هدفها في التوسع مستقبلا باتجاه اراض عربية جديدة، ومن هنا فانها ستتمسك في تعنتها ورفضها وغطرستها ... فهي لن تظل مطمئنة الى عدم الاتفاق العربي فقط وانما ستسقط من حسابها اي موقف سوفياتي وهي تعرف في الوقت نفسه ان الادارة الامريكية لا تلبى الا رغبات اسرائيل.
عجبا، الى متى تبقى المصالح الاسرائيلية جزءا من بل طاغية على المصالح الامريكية.

القدس عاصمة العروبة والإسلام بين مطرقة الكونغرس وسندان الكنيسة

القدس مدينة موحدة وانها عاصمة لدولة اسرائيل.

ولم تكتف اسرائيل بكل القرارات الدولية ولم تأخذ على محمل الجد التصريحات الرسمية الامريكية، فعمدت يوم ٢١ اغسطس ١٩٦٩ على افتعال حريق في المسجد الأقصى في القدس المحتلة.

هكذا تتعامل اسرائيل مع المجتمع الدولي .. فهي حين تمت الموافقة عليها لتصبح عضوا في هيئة الامم المتحدة، كان ذلك بناء لتعهداتها بتنفيذ قرار الامم المتحدة ١٩٤٤ لتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والقاضي بعودة اللاجئين الى ديارهم ودفع تعويض عن ممتلكات أولئك الذي يختارون عدم العودة وبعد ان اطمأنت اسرائيل الى عضويتها في المنتظم الاممي تخلت عن تعهداتها ... وهذا هو الاسلوب الذي درجت عليه حتى الان ..

وحتى ما جاء في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بشأن تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ... فقد تهربت منه اسرائيل وهالت عليه التراب مع مرور السنين ولا تريد للعالم ان يتذكر هذه المشكلة التي كانت مربوطة في القرار بضمان حرية الملاحة في قناة السويس.

ولذلك فعندما تجاهلتها، عمد الرئيس عبد الناصر من جهته على عدم السماح للبواخر التي ترفع العلم الاسرائيلي بعبور قناة السويس.

واذا كنا نلاحظ تضاربا في المواقف الامريكية، الا ان الحركة الصهيونية وحكومة اسرائيل كانت لها مواقف واحدة على الدوام تدعو الى طرد الشعب الفلسطيني من وطنه فلسطين واحلال اليهود محله رغم انهم ينتمون الى اوطان في اواسط آسيا وفي انحاء اوروبا ولم تكن لهم عبر التاريخ اية صلة بفلسطين.

القدس حكايتها قديمة ولا تنتهي .. أسسها العرب الكنعانيون يوم كانوا اول من سكن فلسطين، لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة في السنوات العشر ما قبل نهاية القرن العشرين الميلادي.

في عام ٦٣٧ ميلادية، عمدها عمر بن الخطاب مدينة الاخاء الانساني وعاصمة الدنيا في التسامح والعفو عند المقدرة، ومهما حاول الصهاينة فلن تثبت لهم ...

كانت الدولة العثمانية موسومة بالرجل المريض في اواخر القرن الماضي، ورغم هذا رفض سلطانها ان يتخلى عن القدس لهرتزل وعصابته، كما رفضه السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٢ ان يبني لهم الجامعة اليهودية في القدس. فللقدس اهلها العرب ولن تكون لجماعة التعصب والتمييز العنصري، كما لا يجوز لكونغرس الدولة العظمى ان يتجاهل الحقائق في قراره الاخير الجائر.

صحيح انه قرار غير ملزم للادارة الامريكية ولكنه يذكرنا بالصفة اللااخلاقية التي يتشابه بها مع وعد بلفور الذي يعطي ما لا يملك لمن لا يستحق.

في مايو ١٩٥٢ نقلت حكومة اسرائيل وزارة خارجيتها الى القدس، فارسلت لها الحكومة الامريكية تبلغها بعدم الموافقة على هذا النقل وتعتبرها في النهاية عن عدم نية امريكا في نقل سفارتها الى القدس.

وفي سبتمبر ١٩٨٧ أعلن الرئيس كارتر ان بلاده تؤيد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر في ٤ يوليو ١٩٦٧ بشأن القدس والذي يدعو الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس وان بلاده تؤيد ايضا قرار مجلس الامن المتخذ في يوليو ١٩٦٩ والذي "يستنكر كل الاجراءات المتخذة لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس" ومعروف ان حكومة اسرائيل قد اصدرت مرسوما في يوليو ١٩٦٧ باعتبار

حول هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي (الموقف الأوروبي)

ويعتبرون ان التنسيق المذكور اعلاه وكذلك التحرك الأوروبي يسير في غير اتجاه سياستهم.

وقد تبنى الانكليز وجهة النظر الأمريكية وراحوا يشيرون انه لا حاجة لتدخل اوروبي الآن، وان رأيهم يتلخص في ان يسير الحوار الآن بدون الأوروبيين ويمكن ان يتم ربط بين هذا الحوار والمؤتمر الدولي، ونقطة الضعف في هذه المقولة الانكليزية انهم اكتفوا بإبلاغها للأمريكان من غير ان يأخذوا ضمانات تلزم الأمريكان بها، ومن جهة أخرى فهم يطالبون الآن بإجراء التنسيق ثنائي بين السوفييت من جهة وبين كل دولة أوروبية على حدة من جهة أخرى، ويبدون عدم ارتياحهم للتنسيق الجماعي بين السوفييت والسوق المشتركة.

لقد قلنا للانكليز بانهم باعوا الأمريكان موقدا بدون ثمن، وان عليهم ان يستمروا في الضغط على الأمريكان من خلال التنسيق الثلاثي وهذا افضل بكثير من ترك الساحة لانفرادهم فيها.

وبالنسبة للآخرين مثل الايطاليين، فانهم سعداء بخبر زيارة بولياكوف لهم بعد زيارة دويلن لانهم متحمسون لمسألة التنسيق والتعاون والبحث عن دور لاوروبا في عملية السلام في الشرق الاوسط.

وفي اطار الحديث عن الهجرة وعن الموقف الأوروبي نسجل اعجابنا بالبيان الذي اصدره الاجتماع الوزاري لمجلس البرلمان الأوروبي الذي عقد في دبلن في ١٩٩٠/٢/٢٠ حول المناطق المحتلة، وكذلك البيان الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية دول الشمال يوم

لا نستطيع ان ننكر ان الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية يتطور باضطراب نحو الاحسن وقد تعاملت دول اوروبا مع هذا الموضوع بكثير من الجدية، وبالمقابل فقد حرصنا كل الحرص على ان نحافظ بالتنسيق مع الأوروبيين وان نسعى لان يكون لهذه البلدان دورا في عملية السلام في الوقت الذي تحاول فيه امريكا وكذلك اسرائيل استبعادها. ولذلك تمكنا من اجراء ربط بين السوفييت والفلسطينيين من جهة وبين رئاسة السوق المشتركة من جهة أخرى حتى يمثلوا عملية ضغط على الأمريكان للقبول بالدور الأوروبي.

الا ان امريكا عندما أحست بهذا التنسيق حاولت ان تجهضه مستعملة في ذلك بريطانيا لتدق اسفينا بين هذه الدول وتبطل مفعول اجماعها. هذا وقد وردتنا المعلومات التالية من الدائرة السياسية عن الجهود التي تقوم بها امريكا لتخريب هذا التنسيق:

معلومات من السوق الأوروبية المشتركة:

(١٩٩٠/٣/١)
بعد ان بدأ التنسيق الثلاثي (اوروبا الغربية - السوفييت - المنظمة) تحركت الولايات المتحدة وابلغت الأوروبيين بلغة تحذيرية لكي يوقفوا هذا التنسيق الذي من شأنه ان يعرقل الجهود المبذولة لعملية السلام بعد ان قطعوا شوطا كبيرا منها. ومن وجهة نظر الفرنسيين فان الأمريكان مرتاحون الى ان عملية السلام قد وصلت الى طريق مسدود،

١٩٩٠/٣/٦. وفيما يلي نص البيانين:

الاجتماع الوزاري لمجلس البرلمان الأوروبي - دبلن (٢٠ - فبراير - المناطق المحتلة)

اصدرت الدول الاثنا عشرة البيان التالي حول التوسع بالمستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة: تؤكد الدول الاثنا عشر مرة أخرى موقفها من ان المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية هي مستوطنات غير شرعية بمقتضى القانون الدولي.

والدول الاثنا عشر بالغة القلق من احتمال توطين المهاجرين الى اسرائيل في المناطق المحتلة، كما وان الدعوة الأخرى:

- المصادرة في الايام الأخيرة لزيادة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعمل الا على المزيد من القلق.

ان الدول الاثنا عشرة تستنكر سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وترى بان البيانات الاسرائيلية حول هذه المسألة لا تؤدي الى تهينة جو الثقة اللازم لتحقيق التقدم المطلوب على وجه السرعة في عملية السلام.

وطبقا لما اوضحته الدول الاثنا عشرة في بيانها بتاريخ ٣١ يناير فانها ترحب بشدة برفع القيود عن الهجرة من الاتحاد السوفياتي بما في ذلك حرية اليهود السوفييت في الهجرة الى اسرائيل وغيرها من الاقطار ايماننا منها بان هذا الاحساس يتشاطره المجتمع الدولي على نطاق واسع وعلى اساس ان حق الفرد في مغادرة اي بلد وارد في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.

غير ان حصول اليهود السوفييت على هذا الحق ينبغي على اية حال الا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

ولذا تحث الدول الاثنا عشرة الحكومة الاسرائيلية على عدم تعريض التطلعات لاحلال السلام في المنطقة الى الخطر سواء كان ذلك بالسماح او بالتشجيع للمهاجرين اليهود على الاستيطان في المناطق المحتلة.

البيان الذي صدر عن وزراء خارجية دول الشمال:

(١٩٩٠/٣/٦)

ناقش الوزراء المجتمعون الوضع في منطقة الشرق

الايوسط ويحثوا امكانية استمرارية المسيرة السلمية والتي يجب متابعتها بشكل جاد، هذه المتابعة التي تفرض على جميع الاطراف التجاوب معها، وان التطور في عملية السلام سوف تؤثر على المواقف السلمية.

لقد حان الوقت للتركيز على المسائل العملية مع تفادي الاعمال التي تعرقل تطور المسيرة السلمية، وان الوقت قد حان لخلق مناخ الثقة ولان يكون دور هذه الخطوات فقط ازالة عدم الثقة القائمة بين الطرفين وهو على ما يبدو حجر العثرة الاساسية في ايجاد تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط، وانما ستؤدي مثل هذه الخطوات الى خدمة مسائل انانية واهداف سياسية، ويرى الوزراء انه لمن الضروري اتخاذ الخطوات لخلق الثقة، مثلا الاتصالات المباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومثل هذه الاتصالات ستكون كفيلة بإزالة مسألة انعدام الثقة المتبادلة.

- وزراء خارجية دول الشمال يدينون بشدة عملية الباص الارهابية التي وقعت في مصر بتاريخ ٤ فبراير الماضي، ويعبرون عن سعادتهم من ان جميع الاطراف قد ادانت هذه العملية، ولم يدعوها تعرقل المساعي السلمية المبذولة لاجاد حل سلمي بالمنطقة.

- كما رحب الوزراء بالمساعي المبذولة لخلق حوار مباشر بين الاطراف المعنية، وعبروا عن دعمهم للمبادرة الحالية التي تدعو جميع الاطراف الى طاوله المفاوضات، داعين الاطراف المعنية للتجاوب ولاتمام هذه المفاوضات التي لا يمكن ان تحل محل المؤتمر الدولي للسلام المنعقد باشراف الامم المتحدة وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، وكافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وان شرط انعقاد المؤتمر هو مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية او ممثلين مخولين من منظمة التحرير الفلسطينية.

- يرى وزراء خارجية دول الشمال ان اجراء انتخابات ديمقراطية بالمناطق المحتلة قد تقرب طرفي الصراع من بعضها البعض، شريطة ان تجري هذه الانتخابات ضمن ظروف يرضى عنها الفلسطينيون انفسهم، وان تدعم هذه الانتخابات عملية السلام في المستقبل.

كما يرى الوزراء ان الجمود في الوضع يدعو الى المزيد من القلق.

- واكد الوزراء الى ان كل انواع الاحتلال ستؤدي عاجلا ام آجلا الى المقاومة والانتقام.

- وشجع الوزراء جميع اطراف النزاع على ضبط النفس، وبذل الجهود لاحتلال المفاوضات مكان العنف.

- وعبروا عن قلقهم الشديد لممارسات السلطات الاسرائيلية المحتلة واكدوا على انهم سيبدلون الجهد للتخفيف من حدة استخدام العنف في الارض المحتلة والعمل على انهاءه.

- ودعى الوزراء اسرائيل وبشدة الى ضرورة ان تتبع معاهدة جنيف التي تنص على حماية المدنيين ابان الحرب، ودعوهما ايضا الى ضرورة تطبيق قرارات مجلس الامن ذات الارقام (٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٣٦).

- وعبر الوزراء عن قلقهم ازاء مسألة توطين المهاجرين في الاراضي المحتلة وذكروا ان مشروع التوطين في المناطق المحتلة تتناقض والمواثيق الدولية، وتوطين المهاجرين في هذه المناطق قد يعرقل احتمالات ايجاد تسوية سلمية. ويطلب الوزراء لهذا السبب السلطات الاسرائيلية بمنع توطين المهاجرين في المناطق المحتلة.

- كما عبر الوزراء عن قلقهم بشأن ما تفرضه اسرائيل من رقابة على انباء الهجرة السوفيتية.

- كما لاحظ الوزراء ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة تبعث على القلق الشديد ليس هذا بالنسبة للنشاطات التعليمية فقط والتي اطلع الوزراء مسبقا على الانباء التي افادت باحتمالات افتتاح بعض المدارس، بل طالبا "اسرائيل" بفتح كافة المؤسسات التعليمية والتاكيد على ابقائها مفتوحة.

- وعبر الوزراء عن دعمهم الشديد مجددا لنشاطات الانزواء والتي تشن ضدها السلطات الاسرائيلية حملات، وعبروا عن قلقهم لهذه الحملات.

كما رحب الوزراء باي دعم من اي جهة كانت للاراضي المحتلة او لتلك التي تصل الى اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في أماكن متعددة.

هذا وكانت المنظمة قد ارسلت للسفير الهولندي الرسالة التالية علما بان هولندا هي البلد التي ترضى مصالح "اسرائيل" في الاتحاد السوفيتي.

السيد بيات مين هو بين ،

سفير هولندا في تونس،

السيد السفير،

تباعا لمذكرتنا الموجهة الى دول المجموعة الأوروبية حول مجرة اليهود السوفيات الى "اسرائيل"، والتي اكدنا فيها اننا مع تأييدنا لحق الفرد في حرية التنقل والهجرة ، طالما انها لا تتم على حساب حق شعب آخر في العيش في وطنه.

نتوجه اليكم مقدمين لكم المعلومات التالية عن نواح اجرائية تتعلق بهجرة اليهود السوفيت الى "اسرائيل"، لافتين نظركم الى كون الاجراءات المتبعة تحرم هؤلاء المهاجرين من حريتهم في الخيار وحريتهم في التحرك، وتجري بأسلوب يخترق حقهم الانساني، وحقوقي الانسان الفلسطيني،

ان المهاجرين اليهود السوفيت يغادرون الاتحاد السوفياتي بدون اي جواز سفر، الوثيقة الوحيدة التي يحملونها هي وثيقة سفر صادرة عن القسم القنصلي في السفارة الهولندية (في موسكو) خصيصا لهذه الرحلة والتي يمكن استخدامها فقط للسفر الى "اسرائيل"

هذا بدوره يجعل المهاجر معتمدا على الرحلات الجماعية، اما عبر الرحلات المباشرة او عبر بودابست او بوخارست.

وهذا لا يسمح لهم بتبديل طريق الرحلة او التوقف او تغيير خططهم، باختصار ، لا خيار امام الراغب في الهجرة سوى الذهاب الى "اسرائيل" حتى اذا لم تكن هذه رغبته، وذلك لعدم توفر اي امكانية اخرى للخروج امامه.

- كل مبلغ تصرفه اسرائيل على المهاجرين اليهود السوفيت يسجل "كقرض" على المهاجر ان يسده، مع ان تمويل الهجرة يأتي بمعظمه من تبرعات حكومية امريكية ومن منظمات يهودية خاصة بالحكومة الاسرائيلية تستخدم هذه التبرعات لاغراضها وتقسم القروض للمهاجرين.

- حتى بطاقات السفر تسجل "كقروض"، يجب سدادها. كل مهاجر يوقع لدى قدومه على وثيقة صادرة عن الوكالة اليهودية معروفة باسم "بنكاس سوختوت" حيث تسجل جميع القروض المتوجبة عليه كما انه يوقع التزاما

البقية ص ٢٣

النموذج الانغولي

(دوافع المبادرة السلمية - ١٩٨٨)

الى تسوية في الجنوب الافريقي بل وعزلتها للاعتبارات التالية:

* ان دول المواجهة الافريقية الخمس: انجولا - موزمبيق - بيسوانا - زامبيا - تنزانيا ، باتت متلهفة للوصول الى تسوية سريعة للصراع في الجنوب الافريقي، وذلك لان الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي واجهتها، وبخاصة، انغولا ، فرضت ضرورة السعي لانهاء الغارات العسكرية المكثفة من جانب نظام جنوب افريقيا، ضد الاهداف الحيوية الانغولية، وضد قواعد قوات سوابو في جنوب انغولا.

* اهتمام انغولا بالسعي لوقف تأييد جنوب افريقيا لمنظمة اونيتا، وكذلك اعادة العلاقات التجارية مع الغرب

* بدأت سوابو تواجه صعوبات من جراء هجمات قوات جنوب افريقيا على قواعدها في انغولا، واستمرار حالة الانشقاقات بين قياداتها في الداخل، ثم تعدد حالات الطرد والفصل في جناح سوابو في الخارج.

لقد جعلت هذه العوامل مجتمعة سوابو، اقل قدرة على مواجهة ضغوط دول المواجهة الافريقية التي راحت تحثها على تقديم تنازلات للاسراع بعملية التسوية.

من هنا، فان المبادرة الانغولية استهدفت كسر

يكشف النموذج الانغولي عن خصوصيته في اطار الصراع العام، والتطور الذي لحق العلاقات المتبادلة بين النظام الاستعماري العنصري وبين حركات التحرر الوطني الافريقية، وهي خصوصية تنبع من تعقيدات الصراع في القارة الافريقية، وبخاصة، الجزء الجنوبي منها، وذلك بسبب الميراث الاستعماري الطويل فيه والذي بمقدار ما احتكم الى قوانين الاستعمار في السيطرة والتفوق والمصلحة، فانه يمثل حالة استعمارية خاصة. تماثل خصوصية القضية الفلسطينية .. حالة قوامها النمط الاستعماري الاستيطاني العنصري.

لذا ، فان ميزان القوى بين حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي، وبين النظام الاستعماري الاستيطاني العنصري، واصحاب المصالح الذي يدافعون عن الامر الواقع يتطلب تحليلا للبيتين الداخلية والخارجية ، بما يتوافق وتعقيدات الصراع، بهدف اكتشاف طرق جديدة لادارة الصراع لصالح الوطنيين الافارقة ولطالما ان حديثنا في هذا العدد ينصب على المبادرة الانغولية في الثمانينات ، فان المبادرة التي طرحها الرئيس الانغولي الراحل اوجستينو نيتو في سبتمبر ١٩٧٩ وبمنظرة تحليلية مقارنة تصلح كحالة لتبيان الظروف الداخلية والخارجية التي املت المبادرتين وجاءت بهما، وحقيقة المفارقات والمقاربات التي اختكمتا اليهما.

لقد شهد عام ١٩٧٩ ظروفًا مواتية امام جنوب افريقيا للاستمرار في عملية المماثلة والتلكؤ في التوصل

الجمود وجاءت معبرة عن هذه العوامل في تفاعلاتها وتشابكاتها. وقد تمحورت حول فكرة اقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق ٥٠ كيلو مترا على جانبي الحدود بين ناميبيا من جانب وانغولا وزامبيا من جانب آخر، وذلك لفترة انتقالية مدتها ثلاثة شهور، تعقبها اجراء انتخابات، تنتهي بقيام جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور استقلال ناميبيا وقد وافقت دول المواجهة الافريقية على الخطوط العريضة لخطة المنطقة المنزوعة السلاح، فيما اعلنت حكومة جنوب افريقيا عن موافقتها "المبدئية" عليها، وقد اعربت سواو عن مخاوفها من بقاء قوات جنوب افريقيا في القطاع الناميبي في المنطقة المنزوعة السلاح، كذلك انتقدت اشتراك قوات امن جنوب افريقيا مع قوات الامم المتحدة في الاشراف على المنطقة الناميبية المقترحة.

وقد اتسمت موافقة جنوب افريقيا بالمرأوة ومحاولة كسب الوقت وتقطيعه سعيا منها لتجريد قوات سواو من اسلحتها والقضاء على قواعد سواو داخل ناميبيا، كما راحت في ذات الوقت، تعمل، لتحقيق اندماج بين الجبهة الوطنية وسواو الديمقراطية والترويج لهما دوليا، في محاولة لضرب الوحدة الوطنية الناميبية، وبالتالي ضرب منظمة سواو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا، وامام فشل خطتها لتوحيد هاتين المنظميتين العميلتين عام ١٩٨٠، واتجاه بعض زعمائهما الى الانضمام الى سواو لجا نظام جنوب افريقيا الى خطة خبيثة تقوم على تمرير تسوية داخلية في ناميبيا، بعيدا عن سواو، حيث اعلنت في ايار ١٩٨٠ عن عزمها على انشاء مجلس وزراء لناميبيا، ورافق ذلك قيام قواتها بشن هجوم عسكري واسع النطاق على قواعد سواو في انغولا، على امل تحطيمها عسكريا، والقضاء عليها سياسيا، بهدف مساعدة القوى والاحزاب الداخلية العميلة على الاخذ بزمام المبادرة، وقد مهد نظام جنوب افريقيا لهذه الخطة باتخاذ التكتيك التالي:

* ادعاء موافقتها على مقترحات المنطقة المنزوعة السلاح، وتمسكها بالاطار العام للتسوية الدولية الذي يقوم على اساس انسحاب ادارة جنوب افريقيا، ونقل السلطة لشعب ناميبيا بمساعدة الامم المتحدة من خلال

اجراء انتخابات حرة وتحت اشراف وادارة دولية.

* الاصرار على ما اسماه "حياد" الامم المتحدة، اي سحب الامم المتحدة اعترافها بسواو كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا وذلك لتحقيق الاهداف التالية:

* تجميد وعرقلة عملية التفاوض.

* اتاحة الوقت امام الاحزاب الداخلية المرتبطة به، لتعزيز سلطتها.

* تحويل خطة المنطقة المنزوعة السلاح، من خطة سياسية، تقضي الى الاستقلال الى عملية فنية اجرائية، باشارة مشكلات فرعية تقطن على جوهر المسألة مثل الحديث عن التوزيعات الجغرافية للمنطقة المنزوعة السلاح: في ناميبيا وانغولا - زامبيا، واقامة مستوطنات ذات مواصفات مختلفه، ثم الحديث عن طبيعة وعدد القوات العسكرية في هذه القطاعات الثلاثة وطرق تمريرها.

* مشاركة منظمة اونيتا العميلة والمعارضة للحكومة الانغولية في عمليات التفاوض.

ورافق هذا التصعيد السياسي لنظام جنوب افريقيا تصريحاً لمساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون الافريقية تشيستير كروكر في آب ١٩٨١ باسم ادارة ريخان: "ان بلاده تعتبر تجمع اونيتا عنصرا مهما وشرعيا في انغولا" واعتبر هذا التصريح بمثابة الضوء الاخضر للهجوم الواسع النطاق الذي قامت به قوات جنوب افريقيا وتمكنت خلاله من احتلال حوالي ٥٠ الف كيلو متر مربع من المناطق الجنوبية لانغولا، مستهدفة بذلك خلق وقائع تسمح بتوطيد اقدام اونيتا، كمقدمة للاعلان عن اقامة جمهورية سوداء مستقلة على هذه الاراضي برئاسة جونا سافيمبي غير انه بفضل دعم القوات الكوبية ويدعم سوفيتي واسع انهارت الخطط العنصرية الاميركية وتمكنت الحكومة الانغولية من ان تصمد وتحقق انتصارات كبرى على قوات الغزو.

وامام هذه الانجازات، وفشل محاولات تركيع انغولا. لم تجد كل من الولايات المتحدة وجنوب افريقيا سوى الاستجابة لمبادرة السلام الانغولية التي اطلقها الرئيس الانغولي سانتوس، حيث بدأت في اول ايار ١٩٨٨ الجولة الاولى من المباحثات بين مندوبين من انغولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة في لندن وتبعتها جولة ثانية وثالثة وعلى التوالي في برازيل والقاهرة.

وفي ظل عملية تقدم ضخمة قامت بها القوات المشتركة الانغولية الكوبية باتجاه حدود ناميبيا، افتتحت الجولة الرابعة من المحادثات في نيويورك في ١٣ حزيران ١٩٨٨ على مستوى الخبراء وبحضور وفود من الدول الاربع، تم خلالها الاتفاق على وثيقة بعنوان:

مبادئ التوصل الى تسوية سلمية في جنوب غرب افريقيا (ناميبيا). وبهذا الصدد اعلن كروكر المندوب الاميركي في المفاوضات، ان المرحلة المقبلة من المفاوضات حول استقلال ناميبيا بموجب قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨، ستكون مرحلة صياغة المعاهدات

دروس التجربة الانغولية:

لقد جاءت المبادرة الانغولية ثمرة الهزائم الكبيرة التي لحقت بجنوب افريقيا، كما انها، ايضا، ثمرة الاجواء الدولية الملائمة والدعم الاممي ففي حين رفض نظام جنوب افريقيا قبل شهور فكرة استقلال ناميبيا، اضطر لاحقا وامام صمود انغولا وانتصاراتها العسكرية واستعصاءات الوضع الداخلي على السقوط والانهيار للموافقة على المبادرة الانغولية والشروع في مفاوضات افضت الى استقلال ناميبيا، وضمان امن انغولا مقابل اتفاق تفصيلي حول القضايا الخاصة بجدولة الانسحابات المتبادلة من ناميبيا وانغولا.

ومن جانب آخر، وهو ما يبدو ذو اهمية قصوى، ان حزب العمل الحاكم في انغولا، وريث الحركة الشعبية

لتحرير انغولا المعروف باسم (مبلا) ونضالاتها الباسلة منذ بداية الستينات، قد نجح في ارساء وضع سياسي وتعبوي مكن من حشد طاقات الشعب الانغولي بشكل جدي في المواجهة، كما اننا في سياق النموذج الانغولي نسجل دور المنظمات الجماهيرية الانغولية التي لعبت دورا كبيرا في نضال الشعب الانغولي على كافة الصعد والميادين فذكر منها: الاتحاد الوطني لعمال انغولا الذي يضم ما يزيد على ٦٧٠ الف عامل، من بينهم ١٣٧ الف امرأة، فيما تضم منظمة المرأة الانغولية اكثر من نصف مليون عضوه، جندت منهن عشرات الالاف للدفاع عن الثورة، وساهمت الاتحادات العمالية والطلابية والشبيبة والنسائية والفلاحية في دعم مشاريع التنمية في البلاد في وجه الحصار الاستعماري وفي خوض معارك الدفاع عن استقلال البلاد لذلك فان هذه الانجازات الداخلية، جعلت الدعم الكوبي والسوفيتي والاممي ذا جدوى، حيث اسهم في تطوير قدرات انغولا الدفاعية، ونقلها الى حالة الهجوم الاستراتيجي الذي توج باتفاق السلام من اجل امن انغولا واستقلال ناميبيا.



تكوين العقل العربي

الدكتور محمد عابدي الجابري

ما يطلق عليه عصر التدوين . وعصر التدوين هذا هو القرن الذي يبدأ عام ١٤٣ هـ والنصف الثاني من القرن الثامن والنصف الأول من القرن التاسع الميلادي . ويرفض الكاتب الآراء التي تقول ان العصر الجاهلي هو بداية تكوين العقل العربي ، كما يرفض القول ان بداية الاسلام هي بداية تكوين العقل العربي ، ويصر ان بداية هذا التكوين هو عصر التدوين .

وأول عمل علمي منظم مارسه العقل العربي هو جمع اللغة العربية ووضع قواعد لها . يلاحظ ان اللغة العربية ربما كانت اللغة الحية الوحيدة في العالم التي ظلت هي في كلماتها ونحوها وتراكيبها منذ اربعة عشر قرناً . ويشير الكاتب الى المفكر الالماني هربر (١٧٤٤ - ١٨٠٣) الذي يربط بين خصائص الامم وخصائص لغتها . فكل امة تتكلم كما تفكر وتفكر كما تتكلم . ومن هنا يرى الكاتب ان الامم العربية تعيش حالة من الارتباك وعدم التوازن ، فمعظم المثقفين العرب يفكرون بلغة اجنبية ، ويكتبون بلغة عربية فصحة ، ويتحدثون في البيت وفي الشارع بل وفي الجامعة ومراكز الابحاث ب "اللغة" العامية . ولكل من هذه "اللغات" تراكيبها وطرائق تفكيرها .

يرى الكاتب ان تاريخ الفكر العربي لم يكتب بعد ، فعندما ينتقل الواحد منا بوعي من العصر الاسلامي الى عصر النهضة لا يشعر انه ينتقل من زمن الى زمن ، بل ربما يحس انه يقفز من مكان الى مكان آخر ، فتاريخنا الثقافي يرتبط في وعينا بالمكان اكثر من ارتباطه بالزمان . والسمة البارزة في الزمن الثقافي العربي هو حضور القديم لا في جوف الجديد يغنيه ويوصله بل حضوره معه جنباً الى جنب ينافسه ويكبله .

النصر هو السلطة المراجعية الاساسية للعقل العربي وفعالياته . ففي مسألة الخلافة (وهي المسألة الاساس لتكوين الفرق الاسلامية) لجأ الشيعة الى الراي لاثبات وجوب النص (الوصية) ، ولجأ اهل السنة الى الاثر الذي يقوم مقام النص لاثبات وجوب الراي (الاختيار) . ومن الجدير بالاشارة اليه هنا وهو التداخل والتكامل بين النحو والفقه والكلام وذلك على مستوى المنهج .

الدكتور محمد عابدي الجابري هو استاذ للفلسفة والفكر العربي الاسلامي في كلية الاداب بالرباط منذ عام ١٩٦٧ . وله العديد من الكتب المنشورة في هذا المجال ، منها : العصبية والدولة ، المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي ، نحن والتراث ، الخطاب العربي المعاصر ، وبنية العقل العربي . ويشكل كتابه هذا الجزء الاول من دراسة تقع في ٦٢٤ صفحة بعنوان "بنية العقل العربي" . والجزء الثاني من هذه الدراسة كتابه "بنية العقل العربي" .

يؤكد الكاتب في بداية كتابه على ان اليونان والعرب واوروپيا الحديثه ، هم وحدهم ، مارسوا التفكير النظري العقلاني ، وكونوا نظام معرفه منفصل عن الاسطوره والخرافه . فحضارة اليونان حضارة فلسفه ، والحضارة العربية حضارة فقه ، والحضارة الاوروپيه المعاصره حضارة علم وتقنيه . وما العقل حسب التصور اليوناني الارسطي الا "ادراك الاسباب" . اما في اوروپيا الحديثه فيكاد يتم الدمج بين العقل والسبب ، حتى ان هذين المفهومين ذوا اصل لغوي واحد في معظم اللغات الاوروپيه ، وخاصة اللاتينيه منها . وفي اللغة العربية ان العقل والتقيدهما اصل واحد (عقل ، عقل ، اعتقل) .

ويتفق الكاتب مع الجاحظ الذي يرى ان العقل العربي يتميز بعدم التردد باصدار الاحكام لانه يستند الى البدايه والارتجال . ولذلك نلاحظ غياب الروح النقدية في نشاط العقل العربي المعاصر ، مما يجعل الحقيقه لدى العديد من المثقفين والسياسيين العرب هي ما يقوله آخر كتاب قراه او حديث استمع له .

من الطبيعي ان يرفض العقل العربي "الداروينيه" ، فالانسان خلق كاملاً كما هو اليوم ، وكذلك مكونات الثقافه العربيه . فالنحو ولد كاملاً مع سيبويه ، وتحددت اصول الفقه عند مولدها مع الشافعي ، وكتابه التاريخ ظهرت كاملاً او شبه كامله مع ابن اسحق والواقدي ، وجاء المعجم العربي والعروض كامليين مع الخليل بن احمد ، وثبتت مسائل علم الكلام مع واصل بن عطاء ومعاصريه ، واكتمل الفكر الشيعي فقها وكلاماً وسياسة مع جعفر الصادق ومن الجدير بالذكر ان هؤلاء جميعاً جاءوا في عصر واحد ، وهو

وبما ان الخطاب العربي له آليه ذهنيه واحده ، قوامها ربط فرع باصل ، انه القياس بتعبير النحاه والفقهاء . والاستدلال بالشاهد على الغائب بتعبير علماء الكلام ، والتشبيه او البيان عند البلاغيين ، فقد سمي الدكتور الجابري هذا النظام العرفي بالنظام البياني . والبيان هو المحدد الاول للعقل العربي .

والمحدد الثاني للعقل العربي هو "المعقول الديني" ويقدم القرآن الكريم كفاح الانبياء والرسول انه كفاح من اجل نشر خطاب العقل الذي يقوم على ثلاث اسس : يستدل على اله بالكون ونظامه ، وينفي عن الله الشريك ، ويقول بالنبوه . ويطلق الكاتب على هذا الفاعل في العقل العربي مصطلح العرفان .

ويرى الدكتور الجابري ان الموروث من القدامى (اليونان) هو المحدد الثالث للعقل العربي . وهذا النظام يعارض "المعقول الديني" ، فهو يعتقد ان العقل البشري عاجز عن تحصيل اية معرفه عن الله من خلال تدبير الكون ، بل يرى ان معرفه الانسان للكون يجب ان تمر عبر اتصاله المباشر بالحقيقه العليا . فهذا النظام المعرفي اذا هو "اللامعقول الفعلي" انه العقل المستقل . ويطلق كاتبنا على هذا الفاعل اصطلاح "البرهان" .

واهم ما ميز الموروث القديم ان تياراته متداخله ، وانه انتقل للثقافه العربيه على مستويين : المستوى العالم ، ويعتمد اساسا الخطاب المنظم المكتوب ، والمستوى العامي الذي يعتمد اساسا النقل الشفهي ، حيث تكثر الخرافات وبما ان الايدلوجيا هي دائماً في خدمة السياسه - كما يرى الكاتب - فان محاولات تنصيب العقل المستقل باقامه التحالف بين نظامي البرهان والبيان في عصر المأمون ، ما هي الا محاوله لحماية الدوله العباسيه وفكرها الديني الرسمي بشقيه المذبي والسني ، ولضرب العرفان الشيعي القائم على القول باستمرار النبوه في اشخاص الائمة . فالمأمون قاده مدرسة ضد العرفان ، بتاسيس البيان على البرهان . وأما ابن سينا ممثلاً للمعارضه في ميدان الايدلوجيا فهو استاذ مدرسة تأسيس العرفان على البرهان . ويرى الدكتور الجابري ان الصراع داخل الثقافه الاسلاميه كان بين البيان والعرفان ، وكل من نظامي المعرفه هذين يحاول ان يجد له اساساً وسنداً في نظام البرهان . ومن الجدير بالذكر انه حتى يومنا هذا اذا

حكم اصحاب النظام الاول كان اصحاب الثاني في المعارضه وهكذا . ويلاحظ المؤلف ان "المعقول الديني" كان وحده السائد في كل من الجزيره العربيه ، وشمال افريقيا والاندلس ، وان حضوره في مصر كان قوياً في عهد الخلافه الفاطميه . أما في سوريا والعراق وايران فقد ظل "اللامعقول الفعلي" فيها يواصل الحياه في بنيه المعتقدات الدينيه .

ومن المفارقات العجيبه في تاريخ الفكر العربي ان الدوله والمعارضه كانت تعيش حالة تناقض . فالدولاه كانت محافظه فيما يخص الاهداف الاجتماعيه ، ولكنها ثوريه - او لنقل عقلانيه - فيما يخص الايدلوجيا او نظريه المعرفه أما المعارضه فكانت ذات طابع ثوري تقدمي فيما يخص الاهداف الاجتماعيه ، ولكنها محافظه - او لنقل خرافيه - فيما يخص الايدلوجيا او نظريه المعرفه . وعندما تدخلت عوامل خارجيه - الحروب الصليبيه ، ومجمعات الاوربيين على اسبانيا (الاندلس) ، وغزو التتار للمشرق - انتهى هذا التناقض الى تراجع عام : فتعممت الرؤيه اللاعقلانيه على الصعيد المعرفي ، وتكرست الاوضاع الاجتماعيه المتخلفه الاقطاعيه . وكان ذلك هو ما يسمى عصر الانحطاط .

ويرى الدكتور الجابري ان العقل العربي الذي تكون في عصر التدوين وتوقف ، بدأ انطلاقاً جديده وشها ابن حزم الاندلسي في بداية القرن الحادي عشر الميلادي بمدرسته الفكرية "الظاهرية" ضد "الباطنية" التي كان ابن حزم يعتقد ان الفرس هم مروجوها . ثم نامت "ظاهرية" ابن حزم حتى جاء ابن رشد في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي ، فاستعاد مشروع ابن حزم ويقول الكاتب " . . . نعم ، كانت الرشدية قادرة على طرق افاق جديده تماماً ، وهذا ما حدث فعلاً ، ولكن في اوروپا حيث انتقلت وليس في العالم العربي حيث اختنقت . ولم يتردد لصيحتها الاولى صيحه الميلاد اي صدى الى يومنا هذا ... لقد انتصر "العرفان" وتحول البيان الى عقل عاده والبرهان الى عادة عقليه تلك هي المظاهر الرئيسيه لظاهرة استقاله العقل في الثقافه العربيه الاسلاميه في عصر التراجع والانحطاط التي مازال مفعولها سارياً الى اليوم في كثير من الاوساط المثقفه ، ان لم يكن كلها تقريباً .

في مالطا ... انتهت الحرب العالمية الثالثة ... وكان احد اخطر نتائجها هو طوفان التهجير اليهودي الى الكيان الصهيوني بكل ما يحمله هذا الخطر من تحشيد اللهب على حقول النفط.

ومن مالطا ... بدأت الحرب العالمية الرابعة. و بدأت معها امريكا تمارس هيمنة مطلقة بعد ان احدثت سياسة البريسترويكا كل ما احدثته في المنظومة الاشتراكية وحلفائها في العالم الثالث. وبعد ان خرج الاتحاد السوفيتي، على الرغم من تفوقه العسكري في مجال الصواريخ عابرة القارات والصواريخ المضادة للقوى ومرحلة الحرب الباردة. وبالعبر في مرحلة توازن المصالح.. مرحلة الحرب الاقتصادية.

وحيث ان كل الحروب الكبرى تنتهي عادة باتفاقيات كبرى، فقد شملت اتفاقيات مالطا اتفاقا ثانيا على عدد من القضايا التي تعني مباشرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. واهم ما يعنينا منها هو سياسة تهجير يهود الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر او غير مباشر الى فلسطين المحتلة.. وفي مقابل هذا الاتفاق الثنائي الفاضح، كان لا بد ان يتخذ الاتحاد السوفيتي موقفا تجاه القضية الفلسطينية يعبر عن استمرار سياسته، فاعلن اعترافه بدولة فلسطين ويرفع مستوى التمثيل الفلسطيني الى درجة سفارة... وعمد الى رفض فتح خط مباشر للهجرة. ولكن النتيجة هي النتيجة.. فالتهجير القسري الوحيد الاتجاه شكل عقبة امام كل محاولات وقف الاستيطان. ونتج عنه تغير اكثر وضوحا وانحياز في الموقف الامريكي، سواء على مستوى الادارة او على مستوى الكونغرس، الذي اتخذ قرارا بشأن لا يعنيه قانونيا وهو اعلان القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، واضعا اسام مشروع بيكر الامريكي عتبة لا يمكن تجاوزه الا بتغيير بنية الكونغرس نفسه. وقد شجع هذا الموقف العدو الصهيوني بالتشدد في رفض أية افكار تحملها الادارة الامريكية تتعلق بمحادثات يشارك فيها اي فلسطيني من عرب القدس او من فلسطيني الشتات بمن فيهم المبعدين من

وتضع حدا لطموحات التعملق العربي الاقتصادي من جهة اخرى. كما يحقق الكيان الصهيوني بالمقابل تصديرا لازمته الداخلية وتحقيقا لاطماعه في التوسع، وفرض امر واقع جديد على طريق تطلعاته نحو "اسرائيل" كبرى تمتد من الفرات الى النيل.

وامام هذا التحدي الخطير.. تقف الامة العربية في مفترق مصيري، وليس امامها سوى خيار واحد.. هو خيار الصمود والتصدي للعدوان المتوقع. وامامنا نحن ابنا فتح ان نلعب دورا فاعلا في تعبئة جماهير امتنا العربية، اينما كنا، باتجاه هدفين رئيسيين. اولهما الدعم بكل الاشكال والوسائل للانتفاضة المباركة لتظل متقدمة متوجهة متصاعدة، تشكل رادعا ومانعا لتطلعات العدو الصهيوني، وكاشفا للعالم اجمع عن قبح الاساليب القمعية والارهابية التي يمارسها هذا الكيان العنصري.

وعلىنا ثانيا ان ندفع بكل امكانياتنا نحو تحقيق المزيد من التضامن العربي والدفع باتجاه قمة عربية تضع خطة استراتيجية للمواجهة المسلحة للعدوان الصهيوني المرتقب. كما ان علينا الدفع باتجاه تجميع طاقات الامة العربية والاسلامية الشعبية والجماهيرية في تجمع شعبي موحد يقف صفا واحدا في دعمه للانتفاضة من جهة، ولخطة المواجهة القومية الشاملة للعدو الصهيوني من جهة اخرى.

هذا هو قدرنا فنحن حراس الثورة وحراس الوطن.. وحماة القدس وعروبتها ومقدساتها، وعلىنا ونحن طليعة امتنا العربية والاسلامية في معركة التحرير المصيرية ان نكون دائما في الخندق الامامي، مسلحين بالقناعات الراسختين الاستعداد الدائم للتضحية. والايمان المطلق بحتمة النصر.

وانها لثورة حتى النصر

تنمة قضايا دولية

بان يسد اي مبلغ صرف عليه او اعطي له.
- اما بالنسبة للقروض المقدمة للعائلة المهاجرة لشراء مسكن فالمبلغ المقدم (حوالي ٣٧,٠٠٠ دولار) يغطي تكلفة شقة او منزل جيد في مستوطنة، (حيث المنازل متوفرة ورخيصة بشكل استثنائي)، او منزل غير جذاب في احدى مدن التطوير حيث تشكل البطالة مشكلة جديدة.

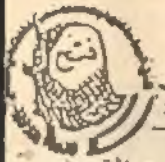
هكذا تنظم الحكومة الاسرائيلية عملية يتم على اساسها:

- الاستفادة من التبرعات.
- تحافظ على المهاجر "كسجين" في "اسرائيل" حتى يسد كل الديون، ومن المفترض ان تسقط هذه الديون بعد فترة زمنية يقضيها المهاجر في "اسرائيل". (المعلومات غامضة حول الفترة التي قد تكون خمس او عشر سنوات).

وبما ان كل مهاجر جديد لا يحق له السفر لمدة سنة بعد وصوله، وبما انه بعد فترة السنة، يستطيع ان يتقدم بطلب جواز سفر وتأشيرة فقط بعد ان يقدم اثباتا موقعا بانه سدد جميع "القروض" المسجلة في وثيقته الصادرة عن الوكالة اليهودية،

وبما ان المهاجر بحاجة لخمس سنوات على اقل تقدير - وذلك في حال تمكنه من ايجاد عمل مناسب خلال اشهر من وصوله - لسداد "ديونه"، بالتالي، يظهر ان المهاجر يدفع للمخاطرة في الذهاب الى "اسرائيل"، حيث "يعلق" لمدة خمس سنوات على الاقل بدون اي "حرية تنقل" او "حرية اختيار"، او حتى امكانية العودة من حيث جاء.

ان النظام المتبع في هجرة اليهود السوفيات هو مصدر قلق كبير لنا لعدة اسباب، كما اعلمناكم في مذكرات سابقة. لقد ارقنا ان توفير هذه المعلومات الاضافية لكم مسألة ضرورية، آملي ان تتخذ حكومتكم الاجراءات التي تجدها مناسبة في هذا الخصوص.



القدس... عاصمة فلسطين الأبدية

هذا من ماس للمقدسات ومن ماس لاجل رموز القيم لدى الغالبية السحيقة من عالم الرسالات السماوية.

واخذت بعض القضايا الاخرى في غمار الصراع تطفو على السطح، ولكن كان لا بد من ان تأتي اللحظة وتبدأ معركة القدس سافرة وجها لوجه.

ومع بداية مجهودات السلام التي مازالت معلنة برز ان احد الامور الاساسية المطلوبه هو ان تبدأ المساومة على القدس تحت عنوان قبول مبدأ "ان يتقرر الوضع النهائي للمدينه عبر المفاوضات" وكان هذا هو المقدمه لبدء معركة القدس وجها لوجه.

وتطور الامر اكثر مع موجة المهاجرين الجدد من يهود الاتحاد السوفياتي وتوطين بعضهم في القدس، وتصريح الرئيس الامريكى بهذا الشأن، ثم اخيرا قرار مجلس الشيوخ المعاكس.

واصبح واضحا ان الاجماع الصهيوني تقريبا يتمركز في قضية القدس مهما كان التفاوت في المناوئه.

ويشكل مواز انهالت الدعوات الروحيه على الجانب الفلسطيني لكي يثبت استلهامه لمعنى العطاء ويقدم القدس من اجل كسب ثقة اليهود !!، كما انهالت ايضا محاولات جس نبض القيادة الفلسطينية الى اي مدى هي مستعدة ان تأخذ وتعطي في مسألة القدس.

وهكذا اصبح عنوان القدس مشرعا، وبغض النظر عما يمكن ان يستفيد منه البعض من خلال بروز هذا العنوان، الا ان معركة القدس سافرة والحقيقه قد ابتدأت وابتدأت عمليا في الكواليس قبل اكثر من عام.

والرسالة الواضحه الان من الفلسطينيين ان لا مساومه على القدس ولا تفريط بها وانها عاصمه وطننا وهي الخط الذي يسبق الحياه، واذا كان الملك فيصل قد استشهد من اجل القدس وفي لهيب حرمتها، واذا كان مجاهدو عام ١٩٤٨ قد استبلوا وهم يحملون رايتها بكل امانه الرساله، فانا ايضا نستلهم التاريخ بكل عبره، ونستفتي قلوبنا ووجداننا الوطني، ونعلن ان رقابنا مشرعة على اعتاب القدس، وانها الحرام الوطني الاكبر وعاصمة وطننا فلسطين الى الابد. ■

هناك قانون في تاريخ الصراع على فلسطين، من يصن القدس يمتلك ناصيه المجد، والمجد كان دائما يستقر عند اهل القدس الفلسطينيين حيث لم تسقط القدس وهي في يد اهلها ولو مرة واحده عبر التاريخ.

وحتى في عام ١٩٤٨ عندما اشتدت المحاوله الى درجة الاستشراس بفرض الاجهاز على المدينه المقدسه، وبلغ الامر بقيادة الجيوش العربيه في فلسطين ان تصدر قرارها بالانسحاب من المدينه، تصدت ثله من المجاهدين الفلسطينيين الشجعان، كانت تعرف ماذا تعني هذه المدينه الفريده في التاريخ، ورفضت الاستسلام بالرغم من نفاذ الذخير وندرة السلاح، وبذلك ظلت القدس بوجهها النوراني، وجزءها الاكثر قداسة عربيه عبر القتال من جدار الى جدار ومن بيت الى بيت. وفي عام ١٩٦٧ لم تعد هذه المدينه ان تجد من المجاهدين الذين دافعوا عنها عام ١٩٤٨ من ابى ان تسقط بدون مقاومه في ظل الدفاع القاصر او المتواطيء، وسجلت الحقيقه ان هناك في عداد الشهداء المعجولين من لم تخذله حتى الذاكره الجريحه ففتش في الاغمده فوجد بقايا من سلاح مخبأ عن عيون السلطات وانطلق يواجه به الدبابات ويخر صريعا في شارع صلاح الدين مقابل باب السامره، وهكذا لم تسقط القدس بدون مقاومه مجاهدي عام ١٩٤٨ وما قبله بالرغم من الظروف المعروفه.

واصبحت القدس كلها محتله، واعلن العدو الصهيوني ضم القدس التي احتلت عام ١٩٦٧ الى ما احتل قبل ذلك، غير عابئي بالشرعيه الدوليه او بما يعنيه